Warith Scientific Journal

# هشاشة الاقتصاد العراقي ومتطلبات التنويع الاقتصادي

# The fragility of the Iraqi economy and the requirements for economic diversification

أ.م. د نغم حميد عبد الخضر الياسري
Nagham Hameed Abdul-Khudhur Al-Yasiri
جامعة واسط / كلية الادارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد
Wasit University / College of Administration and Economics / Department of Economics
nabedalkhdar@uowasit.edu.iq

د. رباب ناظم خزام العكيلي
Rabab Nazim Khuzam Al-Ikili
وزارة النفط / شركة توزيع المنتجات النفطية/ فرع واسط
Ministry of Oil / Oil Products Distribution Company / Wasit Branch
drrabab352@gmail.com

**المستخلص**

يعاني الاقتصاد العراقي ومنذ زمن بعيد من اختلال الهيكل الإنتاجي والمتجسد بتشوه علاقات الهياكل الاقتصادية والنسب المكونة للنظام الاقتصادي فهي تبتعد عما تقرره النظرية الاقتصادية من علاقات تناسبية بينهما.
أن الريعية الشديدة للاقتصاد العراقي واعتماده سعر برميل النفط كمثبت ديناميكي قد جعل من الاقتصاد عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية، الأمر الذي ساهم في تعميق الاختلالات البنيوية في الاقتصاد وضعف أواصر الترابط القطاعي، لذا سعى هذا البحث إلى مغادرة الاقتصاد للواقع الهش والتحرر من هيمنة الإيرادات النفطية من خلال اعتماد مثبت ديناميكي كلي غير ريعي وأعاده هيكلة الاقتصاد وتشخيص التشوهات والاختلالات ومن ثم النهوض بواقع الاقتصاد من خلال تعزيز تنويع المصادر التمويلية للبلد، وبذلك توصلت الدراسة إلى تنامي درجة ريعية الاقتصاد وهشاشته طيلة مدة البحث، فضلاً عن ارتباطه الشديد بالصدمات والأزمات العالمية، الأمر الذي يزيد من صعوبة تصحيح التشوه الحاصل في العلاقات بين المتغيرات الكلية وبالتالي يخلق مجالاً لديمومة هذه الاختلالات في ظل انعدام القدرة على تحقيق التعافي تلقائياً، الأمر الذي يتطلب إحداث تغيرات جذرية في سلوك العلاقات بين المتغيرات الكلية التي تستند إلى تبني سياسات تنويع اقتصادي مناسبة لما يتمتع به البلد من قدرات وإمكانيات مادية وبشرية.

**الكلمات المفتاحية: (التنويع الاقتصادي، الاختلالات البنيوية، ريعية الاقتصاد).**

**Abstract**

**The Iraqi economy has been suffering for a long time ago from the imbalance of the productive structure, which is embodied in the distortion of the relations of economic structures and the proportions that make up the economic system.**
**The extreme rentierism of the Iraqi economy and its dependence on the price of a barrel of oil as a dynamic stabilizer has made the economy vulnerable to fluctuations in global oil prices, which contributed to deepening structural imbalances in the economy and weak sectoral interdependence, so this research sought to leave the economy for the fragile reality and liberation from the dominance of oil revenues By adopting a non-rentier macro dynamic stabilizer, restructuring the economy, diagnosing distortions and imbalances, and then advancing the reality of the economy by enhancing the diversification of the country's financing sources. It increases the difficulty of correcting the distortion in the relations between the macro variables and thus creates room for the perpetuation of these imbalances in light of the inability to achieve recovery automatically, which requires radical changes in the behavior of the relations between the macro variables that are based on the adoption of economic diversification policies appropriate to what the country enjoys. From the capabilities and financial and human capabilities.**

**Keywords: (economic diversification, structural imbalances, rentier economy).**

**المقدمة**

أن تنوع الاقتصاد العراقي اصبح من اكثر المطالب أهمية من قبل المختصين والباحثين وذلك بهدف تصميم قاعدة إنتاجية متنوعة في ظل ما يمتلكه الاقتصاد العراقي من موارد طبيعية ومادية وبشرية ومالية يمكنها أن تؤهله للنهوض بالاقتصاد وضمان تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي الحقيقي، إذ أتصف الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد هش ورخو وذلك نتيجة اعتماده الشديد على الإيرادات النفطية واعتماده على سعر برميل النفط كمثبت تلقائي للسياسة المالية وفي ضوء الأسعار العالمية للنفط يتم تحديد الإيرادات العامة للموازنة العامة، وبذلك فإن الاستقرار المالي والاقتصادي يكون مرهوناً باستقرار هذا القطاع واستقرار الأسعار العالمية للنفط.

إن الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي جعلت منه اقتصاد هش غير قادر على مواجهة الأزمات التي يتعرض إليها بين الحين والآخر بفعل عوامل داخلية وأخرى خارجية، الأمر الذي يستدعي اعتماد الاستراتيجيات والخطط التي يستهدف لتحقيق التنوع في مصادر الدخل وبالتالي تقليل الاعتماد على المورد النفطي كون هذا الحل هو المنفذ للاقتصاد من الأزمات المزدوجة والمركبة وتداعياتها عليه.

**مشكلة البحث**

تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل المحدد بالشكل الآتي: هل أن تحقيق التنويع في الاقتصاد العراقي والذي يعد الخيار البديل الأمثل عن الاقتصاد شديد الاحادية والمعتمد على العوائد النفطية - حتى وإن حققت فوائد مالية كبيرة - سيؤدي إلى اعتماد مثبتات ديناميكية يمكن أن تشكل ركيزة أساسية في تحقيق الاستقرار المالي ومن ثم استدامة النمو الاقتصادي؟

**أهمية البحث**

تتلخص أهمية البحث في كون التنويع الاقتصادي يستحوذ على أهمية كبيرة تتناسب مع المتطلبات الحقيقية للاقتصاد العراقي في ظل ما يعانيه الاقتصاد بين الحين والآخر من صدمات مالية أثرت على مسار النمو الاقتصادي فيه وخلقت حالة من اللاستقرار، لذا تكمن أهمية هذا البحث في فهم دور المثبتات الكلية التي يتم اعتمادها لتحقيق واستدامة الاستقرار الكلي.

**فرضية البحث**

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الاقتصاد العراقي وما يتصف به من ريعية شديدة سيظل بيئة حاضنة للصدمات المالية المفاجئة والتي ترتفع تداعياتها كلما انخفضت الأسعار العالمية للنفط، لذا فإن اعتماد مثبتات ديناميكية غير نفطية يعد أمراً في غاية الأهمية لتخفيف من حدة تلك الصدمات ومن ثم ضمان تقليل مساهمة القطاع النفطي ورفع مساهمة القطاعات الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

**هدف البحث**

تهدف يهدف البحث إلى تحليل سلوك الاقتصاد العراقي وتشخيص الآثار المترتبة على النمط الريعي بالاعتماد على وقائع تتمثل بمعطيات الاقتصاد الكلي، كما يستهدف البحث تشخيص مواطن الخلل وأسباب هشاشة الاقتصاد وما هي البدائل المرتبطة بضرورات التنويع الاقتصادي فضلاً عن ذلك فإنها تعتمد على تحليل الإمكانات المتاحة في البلد والتي على أساسها يتم تصميم الرؤى الفلسفية والعملية لإصلاح بنية الاقتصاد العراقي والنهوض ب القطاعات الإنتاجية.

**الحدود المكانية والزمانية للبحث**

1. الحدود المكانية: وتتمثل في دولة العراق.
2. الحدود الزمانية: تمثلت بالمدة (2004-2020).

**المبحث الأول**

**التنويع الاقتصادي _ المفهوم والأهداف**

**أولاً: مفهوم التنويع الاقتصادي**

أن مصطلح التنويع الاقتصادي قد شاع استخدامه في الآونة الأخيرة كتعبير عن الأمن الاقتصادي للدول النامية وخاصة الريعية، وتباينت المفاهيم المعطاة للتنويع الاقتصادي الا أنها تتفق جميعها في الاعتماد على مصادر متعددة ومتنوعة للدخل بدلاً من الاعتماد على مصدر وحيد ويكون ذلك من خلال تبني جملة من السياسات والأدوات اللازمة لانتقال الاقتصاد إلى مرحلة

التنويع، لذا فإنه ينطوي على عملية إحداث تغيرات بنيوية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والعلاقات الإنتاجية التي ترافق عملية النمو الاقتصادي وذلك بهدف تنويع مصادر الدخل من خلال انتهاج أسلوب متوازن في التنمية الاقتصادية وفي الوقت نفسه قائم على التكامل بين الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة **(الجبوري،2021: 52-53).**

كما يعرف التنويع الاقتصادي على أنه تلك الزيادة التدريجية في إجمالي الناتج المحلي والناجمة عن نمو القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وتنامي فرص الاستثمار المتاحة للقطاع الخاص فضلاً عن تقليل الاعتماد على صادرات القطاع النفطي وذلك بهدف خلق اقتصاد يتسم بالديمومة والنمو، أي أنه يشير إلى عدم اعتماد الإيرادات النفطية بصورة مطلقة لبلوغ التنمية الاقتصادية ولاسيما في الاقتصادات الناشئة والتي هي في طور تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي **(ذياب، عواد، 2014: 467).**

ويذهب البعض الآخر في التعبير عن مصطلح التنويع الاقتصادي بأنه العملية التي لا تتيح للاقتصاد المعني أن يكون خاضعاً بصورة مطلقة للقطاعات الاقتصادية المتعلقة بتصدير الموارد الطبيعية الخام فضلاً عن السعي في توسيع مجالات أنشطة الاقتصاد الباحثة عن القدرة التنافسية الواعدة بخلق القيمة المضافة وبالشكل الذي يقود إلى بلوغ تنمية مستدامة للبلد على المدى الطويل **(باهي، روائية، 2016: 135).**

تأسيساً على ما تقدم يمكن القول إنه عملية التنوع الاقتصادي تكمن في خلق وتوسيع القاعدة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المتنوعة وتقليل الاعتماد على المصدر الأحادي (كالنفط) والذي يكون متأثراً بعوامل خارجية تقع خارج سيطرة الاقتصاد وأن التطلع لتحقيق التنوع الاقتصادي يتطلب مجموعة من السياسات والأدوات التي تساهم في توفير مصادر متعددة للدخل، الأمر الذي سيزيد من إمكانية الاقتصاد في مواجهة الأزمات بما يحقق استدامة التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

**ثانياً: أهمية ومبررات التنويع الاقتصادي**

1. **أهمية التنويع الاقتصادي:** تتجلى أهمية التنويع الاقتصادي في عدة صور منها ما يتعلق بتحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية، إذ أن تحقيق التشابكات الاقتصادية يعد من أهم صور التنوع الاقتصادي فضلاً عن العلاقات بين فروع القطاع الواحد والقطاعات الأخرى على مستوى الاقتصاد المحلي، وأن التنوع الاقتصادي يقود إلى تحقيق واستدامة النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في زيادة إنتاجية العمل وراس المال البشري، كما يعمد إلى تقليل التذبذب وعدم استقرار مستويات الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي **(الخطيب، 2011: 208).**

كما تتحقق أهمية التنوع في رفع معدلات التبادل التجاري وذلك من خلال تقليل المخاطر الناجمة عن انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات، أذ ستتوزع هذه المخاطر على عدد كبير من السلع والخدمات مما يقود إلى انحسار حجم الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة إلى الخارج وبالتالي سيزيد من حجم التجارة الخارجية، فضلاً عن ذلك فإن التنويع سيساهم في تقليل مشكلة البطالة وزيادة فرص العمل عن طريق زيادة معدلات الإنتاج في عدد كبير من القطاعات الاقتصادية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع القدرة المالية للدولة، أي ضمان تحقيق الاستدامة المالية من خلال دعم وتنويع الإيرادات العامة **(الخطيب، مصدر سابق: 208).**

2. **محددات ومبررات التنويع الاقتصادي**: أن التنويع الاقتصادي يرتبط بمجموعة من المتغيرات (العراقيل) التي تحدد نسبة نجاحه أو فشله وأن هذه المحددات تتجسد بما يلي **(عبد الحميد، 2018: 77):**

أ. أنه قدرة الدولة على زيادة درجة تنويع اقتصادها تعتمد إلى حد ما بحجم الاستثمارات ونسب التكوين الرأسمالي في تلك الدولة، إذ أن انخفاض مؤشر التنويع يكون سبباً لزيادة الاستثمارات من خلال استهداف تحسين البيئة الجاذبة للاستثمار ورفع مستويات المعرفة والتكنولوجيا.

ب. سياسة التجارة الخارجية المطبقة، إذ أن تبني السياسات التجارية الحرة سيؤدي إلى زيادة التخصيص وتحقيق الميزة النسبية لبعض السلع وخاصة الصناعات الثقيلة والصناعات ذات الاستخدام الكثيف للطاقة التي تكون معرضة للصدمات الخارجية وبالتالي تقلب الأسعار.

ت. مدى استقرار السياسات الكلية المطبقة، أن الاستقرار والتناسق في السياسات المالية والنقدية والتجارية ومدى تناغمها مع تحقيق هدف التنويع الاقتصادي يُعد من أهم المتغيرات المؤثرة في سرعة ونجاح التنويع الاقتصادي وترتبط معه بعلاقه طردية.

ث. تخلف أسواق رأس المال يعمل على تقويض إمكانات تحقيق التنوع الاقتصادي ضمن القطاعين العام والخاص، كما أن الافتقار إلى معرفة التكنولوجية المحلية سيؤدي إلى تكبد المشاريع الصناعية تكاليف عالية تتعلق باستيراد الخبرة الأجنبية لإدارة هذه المشاريع.

ج. أن توفر الموارد الطبيعية يعد من أهم المتغيرات الداعمة لنجاح عملية التنويع الاقتصادي، إذا أن استغلال هذه الموارد من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتطوير الصناعات التحويلية والخدمية.

ح. يعُد الفساد المالي والإداري من أهم العوامل المثبطة لسرعة التنويع الاقتصادي وذلك لغياب الإمكانيات التي يمكن أن تسهم في رسم السياسات والبرامج التي تدعم التنوع وبالتالي تعزز عملية تحقيق التنمية الاقتصادية.

خ. القدرة المؤسساتية والموارد البشرية تحتل دور مهم في تعزيز قدرات وإمكانات التنويع الاقتصادي، إذا أن أغلب الدراسات تشير إلى أن الاختلاف في نوعية المؤسسات تعتبر ذات أثر كبير في تحديد قدرة البلدان من تجنب لعنة الموارد.

تعد استراتيجية التنويع الاقتصادي من اهم الاستراتيجيات الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة في البلدان الريعية، إذ تتبنى هذه الاستراتيجية رفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، ففي حالة الاقتصاد الهش والمعتمد اعتماداً كلياً على مورد واحد كالنفط مثلً سيكون ذلك الاقتصاد عرضة للتقلبات الحاصلة داخل البلد أو خارجه، لذا يُعد التنوع الاقتصادي ضرورة في هذه الحالة لتحسين الاقتصاد وتكيفه مع التغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، لذا يكون للتنويع الاقتصادي مبررات عديدة يمكن اجمالها بالشكل التالي:

1. يسهم التنويع الاقتصادي في تقليل المخاطر الناجمة عن الاستثمارات وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، إذ أن تنويع الاستثمار في الاعتماد على عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية سيؤدي إلى تقليل المخاطر الناجمة عن عدد كبير منها.
2. يسهم التنويع الاقتصادي في خلق قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج خاصة في البلدان التي تتسم بهيمنة الموارد الطبيعية الاستخراجية كون الاخيرة تتسم بالنبوض وعدم إمكانية التجدد، وفي ظل عدم توافر هذه القاعدة الاقتصادية فإن إيرادات القطاعات الاقتصادية سوف تنخفض مما سيؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي، إذ أن عملية التنويع الاقتصادي تعزز قدرة الاقتصاد في الوقاية من المرض الهولندي **(رسن، عبد العال، 2017: 119).**
3. أن تبني سياسة التنويع الاقتصادي سيعمل على التقليل من خطر الانكشاف الاقتصادي الذي يولده الاعتماد على سلعة واحدة للتطوير بدلاً من قاعدة تصديرية متنوعة والتي من شأنها خلق استقرار أكبر في العائدات الأمر الذي سينعكس إيجابياً على التنمية والنمو الاقتصاديين.
4. يمتلك التنويع الاقتصادي الإمكانيات على تطوير القطاعات الإنتاجية ذات القدرة الكبيرة لخلق فرص العمل وبالتالي استيعاب العمالة الفائضة وتقليل معدلات البطالة مقارنة بالاقتصادات المعتمدة على القطاع النفطي، إذ يتسم الاخير باحتياجه المنخفض للعمل مقارنة مع الكفاءات والمهارات العالية المطلوبة فيه.
5. يعمل التنويع الاقتصادي على توطيد العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك عن طريق زيادة القطاعات المنتجة وتقوية العلاقات فيما بينها مما يحقق نمو متوازن داخل الاقتصاد وذلك من خلال زيادة مساهمة القطاعات الأخرى غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالشكل الذي يتناسب بالشكل الذي يناسب كل قطاع.
6. يفسح التنويع الاقتصادي المجال أمام القطاع الخاص في ممارسة دوره في النشاط الاقتصادي عن طريق توظيف القوى العاملة وتيسير عجلة التنمية الاقتصادية بوصفه قائداً لعملية النمو هو محركاً لها **(الدليمي، 2010: 208).**
7. يساهم التنويع الاقتصادي في تحقيق التوزيع العائم للاستثمارات على كافة أقاليم البلد بهدف خلق حالة من الموائمة والتوازن بين المدن من خلال تكافئ فرص العمل لمواطنيها أي ضرورة مراعاة عناصر التوطن للمشروعات المنتجة، الأمر الذي سيؤدي إلى تحقيق الاستخدام الكفؤ والأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة في البلد لبلوغ الأهداف التنموية المرجوة.

**المبحث الثاني**

**تحليل واقع مؤشرات البيئة الاقتصادية في العراق**

**أولاً: تحليل سلوك الناتج المحلي الإجمالي والمساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2020)**

أن الاقتصاد العراقي يعاني من جملة من المشاكل ذات الصلة في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر هذا الناتج، الأمر الذي جعله متكئاً على عوائد المولد النفطي لدفع العجلة الاقتصادية للبلد، إذ يلاحظ في عام 2004 أن الناتج المحلي الإجمالي في الأسعار الجارية قد شهد زيادات بمعدلات متباينة حتى عام 2008، إذا ارتفع من (53235358.7) مليون دينار في عام 2004 إلى (157026061.6) مليون دينار في عام 2008، أما عام 2009 فقد شهد تراجع الناتج المحلي في الأسعار الجارية ليسجل معدل مقداره (16.80-%) وذلك نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط الأمر الذي تسبب في تباطئ الأنشطة الاقتصادية، ثم عاود الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالارتفاع خلال المدة (2010-2013)، إذا ارتفع من (162064565.5) مليون دينار في عام 2010 ليصل إلى (267395614.0) مليون دينار في عام 2013.

إن ما تعرض إليه العراق من ظروف أمنية وسياسية في بعض محافظات العراق نتيجة احتلال داعش وسيطرته على اغلب الحقول النفطية قد ترتب على تلك الأحداث انخفاض وتراجع الأنشطة الاقتصادية وتغيير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليسجل معدلات نمو سالبة بلغت (0.36-%، 25.04-%) في عام (2014-2015) على التوالي، أما المدة (2016-2019) فقد شهدت نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدلات متواضعة نتيجة التعافي من آثار الازمة المزدوجة

التي يتعرض لها في عام 2014، أما في مطلع عام 2020 فقد حدث للناتج المحلي الإجمالي انتكاسة تكاد تكون هي الأكثر تأثيرا طيلة المدة المدروسة وذلك نتيجة لتعرض الاقتصاد العراقي إلى أزمة جديدة تختلف عن الأزمات السابقة والتي جسدت بالتفاعل بين ثلاث أزمات الا وهي: الأزمة السياسية والأزمة الاقتصادية والأزمة الصحية (كورونا).
أن التداعيات الخطيرة لهذه الأزمة المركبة لم تكن لتشمل الناتج المحلي الإجمالي فقط وانما احدثت شللاً في جميع مفاصل الاقتصاد وأن هذا التأثير الكبير لهذه الأزمة قد ارتبط بغياب التنويع الاقتصادي وشدة الارتباط بالمورد النفطي الأمر الذي جعل الاقتصاد يسير بحسب ما تعانيه الأسواق العالمية للنفط، ويصور الجدول (1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة للمدة (2004-2020).

**الجدول (1)**
**الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج في العراق للمدة (2004-2020)**

| السنة | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار) | معدل النمو السنوي % | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار) | معدل النمو السنوي % | الناتج المحلي الإجمالي ماعدا النفط (مليون دينار) | معدل النمو السنوي % | متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار) | معدل النمو السنوي % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2004 | 53235358.7 | === | 101844920.0 | === | 42876855.30 | === | 3752.634 | === |
| 2005 | 73533598.6 | 38.13 | 103550946.0 | 1.68 | 37382056.48 | -12.82 | 3703.146 | -1.32 |
| 2006 | 95587954.8 | 29.99 | 109389646.0 | 5.64 | 48897303.63 | 30.80 | 3796.875 | 2.53 |
| 2007 | 111455813.4 | 16.60 | 111455813.4 | 1.89 | 51381129.79 | 5.08 | 3754.987 | -1.10 |
| 2008 | 157026061.6 | 40.89 | 120626895.0 | 8.23 | 53678800.07 | 4.47 | 3944.918 | 5.06 |
| 2009 | 130643200.4 | -16.80 | 124702379.0 | 3.38 | 71204884.83 | 32.65 | 3938.244 | -0.17 |
| 2010 | 162064565.5 | 24.05 | 132687534.0 | 6.40 | 71783682.69 | 0.81 | 4095.269 | 3.99 |
| 2011 | 217327107.4 | 34.09 | 142700469.0 | 7.55 | 64643198.30 | -9.95 | 4312.654 | 5.30 |
| 2012 | 251907661.7 | 15.91 | 162587771.0 | 13.94 | 80643416.37 | 24.75 | 4820.691 | 11.78 |
| 2013 | 267395614.0 | 6.15 | 174989625.0 | 7.63 | 91169881.18 | 13.05 | 5101.040 | 5.81 |
| 2014 | 266420384.5 | -0.36 | 175335399.6 | 0.19 | 86433529.58 | -5.19 | 4993.586 | -2.11 |
| 2015 | 199715699.9 | -25.04 | 182051372.6 | 3.83 | 82443697.15 | -4.62 | 4817.351 | -5.53 |
| 2016 | 203869832.2 | 2.08 | 199476600.2 | 9.57 | 82737115.56 | 0.36 | 5515.131 | 14.46 |
| 2017 | 225995179.1 | 10.85 | 201528215.6 | 1.03 | 73846824.12 | -10.75 | 5426.264 | -1.61 |
| 2018 | 268918874.0 | 18.99 | 210532887.2 | 4.47 | 78949832.63 | 6.91 | 5380.676 | -0.84 |
| 2019 | 276157867.6 | 2.69 | 222141229.7 | 5.51 | 84322357.94 | 6.80 | 5412.758 | 0.59 |
| 2020 | 219768798.4 | -20.42 | 196985514.2 | -11.32 | 71900000 | -14.73 | 4728.188 | -12.65 |

**المصدر:**

- **وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، النشرة الاحصائية، السنوات (2004-2010).**
- **البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث، تقارير سنوية متفرقة من (2011-2020).**

وبتفحص البيانات الواردة في الجدول (1) يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي في الأسعار الثابتة وكذلك الناتج المحلي الإجمالي ماعدا النفط سجلا معدلات نمو متباينة طيبة الدراسة، إذ يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي قد سجل أعلى معدل نمو له في عام 2012 والبالغ (13.94%) بينما كان أدنى معدل نمو له في عام 2020 والذي بلغ (11.32-%) بسبب الأزمة الثلاثية المركبة التي يتعرض لها الاقتصاد وتم ذكر تداعياتها أعلاه. أما الناتج المحلي الإجمالي ماعدا النفط فيلاحظ أن سجل قيماً متواضعة طيلة مدة الدراسة وهذا يعكس ضعف التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي فضلاً عن تأثيره بالظروف الاقتصادية والسياسية التي عصفت بالبلاد خلال مدة الدراسة.
أما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والذي يعد من المؤشرات الحقيقية التي تعكس مدى تطور مسار الاقتصاد الحقيقي في البلد، إذ يعد هذا المؤشر أحد أهم مقاييس النمو الاقتصادي لكن لما يتصف به الاقتصاد العراقي من كونه اقتصاداً ريعياً شديد الاحادية اتجاه المورد النفطي فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا يعكس مستوى تحسن ورفاهية الفرد، إنما يعبر عن زيادة العوائد النفطية في سنة معينة وانحسارها في سنة أخرى وبالتالي يعد مؤشراً مظلل في حال اعتماده لقياس مستوى النمو الاقتصادي في البلد.

إذ يلاحظ من الجدول (1) أن متوسط نصيب الفرد قد ارتفع من (3703.146) مليون دينار في عام 2005 إلى (5515.131) مليون دينار في عام 2016 محققاً بذلك معدلات نمو بلغت (1.32-%، 14.46%) لكل العاملين على التوالي، ثم شهد عام 2020 تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على أثر التراجع الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام ليبلغ (4728.188) مليون دينار وبمعدل نمو مقداره (12.65-%).

يستنتج مما تقدم أن الاقتصاد العراقي هو انموذج للاقتصاد الريعي الذي يعتمد على إنتاج النفط الخام ويمثل الاخير النسبة الأكبر في تكوين الناتج وفي خلق العملة الأجنبية اللازمة لسد احتياجات الاستيراد، ثم يأتي بعد هذا القطاع القطاعات الخدمية والتي تشكل نسبة اكبر من القطاعات الأخرى في مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد خدمي وضعيف الإنتاج، إذ تولد معدلات نمو قطاع الخدمات دخول النقدية والتي تشكل قوة شرائية والتي تعكس قوة الطلب في السوق المحلية مقابل عجز القطاعات الزراعية والصناعية عن مواجهة هذا الطلب وردم فجوة نقص المنتجات الأمر الذي سيشكل ضغطاً كبيراً على المستوى العام للأسعار وبالتالي سيكون عقبة أمام السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار السعي المحفز للنمو الاقتصادي فضلاً عن اللجوء إلى القطاع الخارجي (السلع المستوردة) بهدف سد فجوة الطلب الداخلي المتزايد وبالتالي سيصبح ميزان المدفوعات أمام ضغوطاً أكبر سيعيق لاحقاً تحقيق النمو الاقتصادي، ويصور الجدول (2) تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال المدة (2004-2020).

**الجدول (2)**

**الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020)**

| السنة | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار) | القطاع النفطي | الأهمية النسبية لقطاع النفط | القطاع الزراعي | الأهمية النسبية لقطاع الزراعة | قطاع الصناعة التحويلية | الأهمية النسبية لقطاع الصناعة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2004 | 53235358.7 | 30808541.6 | 57.87 | 3693758.0 | 6.94 | 937681.6 | 1.76 |
| 2005 | 73533598.6 | 42379784.7 | 58.86 | 5064158.0 | 6.89 | 971031.3 | 1.32 |
| 2006 | 95587954.8 | 52851810.9 | 55.29 | 5568985.7 | 5.83 | 1473218.3 | 1.54 |
| 2007 | 111455813.4 | 59018094.5 | 52.95 | 5494212.4 | 4.93 | 1817913.8 | 1.63 |
| 2008 | 157026061.6 | 87166401.2 | 55.51 | 6042017.7 | 3.85 | 2644173.0 | 1.68 |
| 2009 | 130643200.4 | 55998048.1 | 42.86 | 6832552.1 | 5.23 | 3411291.9 | 2.61 |
| 2010 | 162064565.5 | 72905000.1 | 44.99 | 8366232.4 | 5.16 | 3678714.06 | 2.27 |
| 2011 | 217327107.4 | 115999413.1 | 53.38 | 9918316.8 | 4.56 | 6132760.8 | 2.82 |
| 2012 | 251907661.7 | 127225674.3 | 50.50 | 10484949.3 | 4.16 | 6919449.2 | 2.75 |
| 2013 | 267395614.0 | 162445194.4 | 60.75 | 13045856.4 | 4.88 | 6286042.4 | 2.35 |
| 2014 | 266420384.5 | 117357982.0 | 44.04 | 13128622.6 | 4.93 | 4999233.9 | 1.88 |
| 2015 | 199715699.9 | 65590963.0 | 32.84 | 8160769.7 | 4.09 | 4324716.9 | 2.17 |
| 2016 | 196924141.7 | 67796890.8 | 34.43 | 7832046.9 | 3.98 | 4436442.7 | 2.25 |
| 2017 | 225722375.5 | 89065057.7 | 39.46 | 6598384.8 | 2.92 | 4819896.4 | 2.13 |
| 2018 | 268918874.0 | 120616218.2 | 44.85 | 7572265.1 | 2.82 | 5464371.6 | 2.03 |
| 2019 | 276157867.6 | 114831638.5 | 41.58 | 10411174.4 | 3.77 | 5902961.4 | 2.13 |
| 2020 | 219768798.4 | 61063029.1 | 27.79 | 11716003.5 | 5.33 | 5988450.7 | 2.72 |

**المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث، تقارير سنوية متفرقة.**

وبالنظر الى الجدول (2) يلاحظ أن الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات البنية الإنتاجية وأن هذا الاختلاف يفسر بحالة من اللاتناسب بين القطاعات الاقتصادية وبالتالي فإن هذا الاختلال في الهياكل الاقتصادية سيؤدي في النهاية إلى عدم إمكانية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ يصنف الهيكل الإنتاجي للاقتصاد العراقي بضعف أواصر الترابط بين القطاعات، الأمر الذي ساهم في خلق حالة ازدواجية في بيئة الاقتصاد العراقي تجسدت بتطور مساهمة القطاع النفطي مقابل ضعف مساهمة القطاعات الأخرى، الأمر الذي يقود إلى ديمومة الاختلال البنيوية في الاقتصاد في ظل عدم القدرة على تحقيق التعافي التلقائي الأمر الذي يتطلب إحداث تغيرات جذرية في سلوك العلاقات بين القطاعات الاقتصادية للوصول إلى التنوع الاقتصادي المناسب للتخلص من الصفة الريعية.

**ثانياً: تشخيص درجة هشاشة الاقتصاد العراقي**

أن التطلع إلى خريطة البلاد الاقتصادية يكشف عن أن الاقتصاد العراقي يساير ثلاث مفارقات اقتصادية وهي نتيجة للاقتصاد السياسي على أثر الحروب والعقوبات الاقتصادية فضلاً عن الاحتلال وتعايش هذه الأزمات لأكثر من خمس عقود، إذ تجسد المفارقة الأولى بظهور نمط تجاري استهلاكي يرجو مواجهة متطلبات الاقتصاد في ظل تلك الظروف الراهنة ويكون ذلك عن طريق إيجاد سلسلة وسطاء تجاريين إقليميين تستهدف امتصاص تلك الفوائض المالية لغرض الحصول على السلع والخدمات التي يوفرها المنشأ الوسيط غالبا، في حين تتلخص المفارقة الثانية بصورة المفارقة إلى اللاصقة بعوائد النفط ومدى مسايرتها لسلوك الموازنة العامة، إذ تحولت المفارقة الأخيرة من نمط استهلاكي في ظل الحروب سيمتزج فيها الدم بالخبز إلى نمط استهلاكي مختلف يمتزج فيها الخبز بالضعف وتدني الكفاءة الاقتصادية ومصادرة جهود التنمية الحقيقية للبلاد في ظل تبني اتجاهات غير واضحة المعالم جعلت من الاقتصاد العراقي رهينة للتجارة الاستهلاكية، فضلاً عن التطورات الإقليمية وما يرتبط بها من تأثيرات تكشف عن عمق درجة انكشاف الاقتصاد العراقي وعمر ارتباطه بالمتغيرات الخارجية، إذ يشخص الأخير بأنه أرث لم تتمكن البلاد من مغادرته في ظل معادلة الاقتصاد الحربي والحصار **(صالح، 2013: 31).**

وتتجسد المفارقة الثالثة بصورة التحول السياسي، إذ أن التحول من النظام المركزي (الاشتراكي) إلى نظام السوق الحر (اقتصاد السوق) قد ساهم في خلخلة أركان النظام الاقتصادي، فعلى الرغم من إصدار القوانين والتشريعات ولاسيما "قانون الاستثمار 13 لسنة 2006"، إذ يلاحظ تركز نشاط اقتصاد السوق والقطاع الخاص في قطاع التجارة الخارجية الأمر الذي ترتب عليه إغلاق الأسواق بسلع وخدمات منخفضة الجودة والتكلفة الأمر الذي يكون عبء على الاقتصاد العراقي فضلاً عن غياب هويته وطبيعة النظام الاقتصادي القائم، كما أن الاحتلال الأمريكي قد ساهم في وضع ملامح النظام الاقتصادي تأسيساً على الواقع الاقتصادي المتهالك الأمر الذي انتهى إلى المزيد من الفوضى الاقتصادية واستفحال ظاهرة الفساد المالي والإداري **(حاكم، 2019: 1).**

إن ما سبق يكشف ما يعانيه الاقتصاد من الاختلالات الهيكلية متجزرة أفرزتها الأساليب غير السليمة للسياسة الاقتصادية والتي تمثلت باختلال هيكل الناتج الحقيقي واختلال الموازنة العامة واختلال القطاع الخارجي فضلاً عن الاختلالات المترتبة على عمليات الفساد الإداري والمالي.

أن تحديد مدى عمق هشاشة الدولة والنظام الاقتصادي القائم يتطلب الركون إلى مؤشرات دولية يتم اعتمادها في تحليل المتغيرات الحقيقية والنقدية ذات الصلة بواقع الاقتصاد ومن ضمن هذه المؤشرات مؤشر **"تحول برتلسمان Bertelsmann"** ويقيس هذا المؤشر حالة التنمية وإدارة عمليات التحول السياسي والاقتصادي خاصة في البلدان النامية والبلدان التي تقيس مرحلة الانتقالية ويتم نشر بيانات هذا المؤشر كل سنتين بدءاً من عام 2006 في (129) دولة، إذ يعمل هذا المؤشر على تحليل النجاحات والإخفاقات للعمل الحكومي في قائمة الترتيب ومقارنة جودة هذا العمل باعتماد طرق ديمقراطية دستورية، ويصور الجدول (3) ترتيب العراق بين الدول في قائمة الترتيب المعتمدة خلال السنوات (2006-2020).

**الجدول (3)**
**مؤشر تحول برتلسمان بالنسبة للعراق من أصل 129 دولة**

| السنة | مؤشر تحول برتلسمان | ترتيب العراق من أصل (129) دولة |
|---|---|---|
| 2006 | 2.79 | 104 |
| 2008 | 3.23 | 106 |
| 2010 | 3.95 | 106 |
| 2012 | 4.22 | 103 |
| 2014 | 4.07 | 102 |
| 2016 | 3.53 | 111 |
| 2018 | 3.75 | 106 |
| 2020 | 4.04 | 108 |

**المصدر: البنك الدولي وبيانات أطلس العالم https://knoema.com**

إذ يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (3) أن العراق قد حصل على درجة (2.79) وبترتيب 104 على مستوى الدول الداخلة في المؤشر العام 2006، أما السنوات (2008-2010) فقد شهدت ارتفاع قيمة المؤشر إلى (3.23) و (3.95) احتل على أثرها الترتيب 106 لكل العامين على التوالي، واستقر المؤشر على هذه الدرجات في الأعوام اللاحقة وبلغت قيمته (4.04) لعام 2020 وبترتيب 108 من بين الدول المشاركة في هذا المؤشر.

أن تدني قيمة المؤشر تكشف عن مدى سوء الادارة للسياسة الاقتصادية السائدة في البلاد، أن هذه العوامل قد ساهمت في تلك تداعيات سلبية على الاقتصاد العراقي ومن ثم على التنمية والاستثمارات المحلية والأجنبية، إذ قادت الأوضاع غير المستقرة إلى ارتفاع قيمة مؤشر هشاشة الدولة العراقية خلال السنوات (2005-2020) إذ تراوحت ما بين 95 كحد أدنى و

111 كحد أعلى ويعكس قيمة مرتفعة إذا ما قورنت مع بقية الدول، كما ويلاحظ أن ترتيب العراق خلال المدة المذكورة بين الدول قد تراوحت بين (4-17) وهو ترتيب متواضع جداً يعكس مدى تعمق وتجذر الاختلالات الهيكلية وبالتالي هشاشة الدولة إذ أن الترتيب الأعلى يكون هو الأفضل من حيث في حين كلما انخفضت قيمة مؤشر الهشاشة كلما دل على تحسن أداء الدولة واتباعها للسياسات الاقتصادية السليمة ويصور الجدول (4) واقع مؤشر الهشاشة في العراق للمدة (2005-2020).

**الجدول (4)**
**مؤشر الهشاشة في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020)**

| السنة | مؤشر الهشاشة | ترتيب العراق | السنة | مؤشر الهشاشة | ترتيب العراق |
|---|---|---|---|---|---|
| 2005 | 103.2 | 4 | 2013 | 103.9 | 11 |
| 2006 | 109 | 6 | 2014 | 102.2 | 13 |
| 2007 | 111.4 | 7 | 2015 | 104.4 | 12 |
| 2008 | 108.6 | 8 | 2016 | 104.7 | 11 |
| 2009 | 108.6 | 8 | 2017 | 105.4 | 10 |
| 2010 | 107.3 | 9 | 218 | 102.21 | 11 |
| 2011 | 104.8 | 9 | 2019 | 99.1 | 13 |
| 2012 | 104.3 | 10 | 2020 | 95.94 | 17 |

**المصدر: البنك الدولي وبيانات أطلس العالم** https://knoema.com

**المبحث الثالث**

**التنويع الاقتصادي والانتقال من اقتصاد أزمات إلى اقتصاد بناء وتنمية مستدامة (رؤية مستقبلية)**

أن التعافي من الإرث الريعي والأزمات الاقتصادية والمالية التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي بين الحين والآخر ولاسيما الأزمة المزدوجة والمركبة، لا يمكن أن يتم ذلك بسهولة وإنما يتطلب مدة زمنية طويلة كون التأسيس لنمط إنتاجي جديد يستلزم تحقيق تنويع الموارد وتحفيز القطاعات غير النفطية (الزراعية والصناعية والسياحية)، فضلاً عن النهوض بالقطاع الخاص وتوسيع نشاطه وتوفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وذلك بهدف التخلص من الصفة الاحادية اتجاه الموارد لتقليل درجة هشاشة الاقتصاد العراقي واتكاله الدائم على المورد النفطي ويكون ذلك من خلال اتخاذ حزمة من الإجراءات التي يمكن أن تحدث تغيرات جذرية في الهيكل الاقتصادي ويمكن تلخيص تلك الإجراءات على النحو التالي:

**أولاً: دعم وتنمية القطاعات الاقتصادية:** أن التنويع الاقتصادي واستهداف توسيع القاعدة الإنتاجية، يعد من أهم الخطوات المطلوبة للشروع بمتطلبات التنمية الاقتصادية واستدامتها، فضلاً عن أن تحرير الاقتصاد من هيمنة التوزيع النفطي يكون من خلال تبني جملة من الاستراتيجيات ذات الصلة بإصلاح مسار القطاعات الاقتصادية وعلى النحو التالي:

1. **القطاع الزراعي:** يستحوذ القطاع الزراعي على أهمية كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لأي اقتصاد بشكل عام، أن القطاع الزراعي في العراق قد مر بمراحل ساهمت في تراجع أهميته النسبية في الاقتصاد، ويمكن القول أن الاقتصاد العراقي يمتلك قدرة كبيرة على استغلال الأراضي الصالحة للزراعة والتي بإمكانها أن تحقق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية خاصة المحاصيل الزراعية (كالحنطة والشعير) من أجل النهوض بواقع هذا القطاع فقد ارتكز هدف هذه المبادرة على تنمية واستدامة القطاع الزراعي من خلال استثمار النجاح المتحقق في المواسم الزراعية بهدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وتحقيق الأمن الغذائي وتقليل معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة، ويتم ذلك بتطبيق الآتي:

أ. صياغة قانون حديث للقطاع الزراعي يتعلق بالإصلاح المؤسسي فضلاً عن مراجعة القوانين النافذة أو العمل على إلغاؤها.
ب. استهداف تحسين سلسلة القيمة المضافة من بدايتها حتى نهايتها ووضع المحفزات والسياسات الترويجية وذلك لزيادة الاستثمار الخاص إلى جانب السماح بتصدير المنتجات الزراعية والحيوانية.
ت. التأكيد على إدخال التكنولوجيا الحديثة في جميع حلقات المجال الزراعي وإدخال الآلات والمكننة الزراعية الحديثة بهدف تحقيق التوفيق في الجهد والأيدي العاملة والوقت وضمان جودة المحصول الزراعي المنتج.
ث. الشروع بتصميم خطة استراتيجية شاملة تستهدف تحسين الواقع الزراعي في العراق وتكون ضمن نطاق مسؤولية وزارة التخطيط والزراعة والموارد المائية إلى جانب التعاون مع الحكومات المحلية.
ج. تفعيل صندوق الاقتراض الزراعي الميسر فضلاً عن إجراء تعديلات على آلية عمل المصرف الزراعي التعاوني.

ح. الاهتمام بمراكز البحث العلمي والإرشاد الزراعي وذلك عن طريق نشر تقنيات الزراعة الحديثة لمكافحة الهدر في استخدام الموارد المائية، كما أن النشر التقنيات التكنولوجيا للإنتاج وتحسين البذور المبتكرة والتأكيد على رفع إنتاجية الدونم الواحد من خلال الحزمة التكنولوجيا وتكثيف الإنتاج.

خ. توجيه الاهتمام صوب متطلبات التنمية الريعية الشاملة، الأمر الذي يتيح البيئة المناسبة لإعادة تفعيل نشاط التعاونيات الزراعية وزيادة التخصصات العامة في الموازنة لأجل صيانة وإصلاح نظم الري والطرق الريفية.

د. بناء جسور الثقة بين الحكومة والفلاح وتعهدها بالوفاء بالتزاماتها المتعلقة بإطلاق مستحقات الفلاحين، فضلاً عن اتباع التشديد في إجراءات حماية المنتج الزراعي وخاصة المحاصيل الزراعية الاستراتيجية.

2. **القطاع الصناعي:** يعد القطاع الصناعي المحرك الأساسي للاقتصاد في البلدان ويستحوذ على الدور الريادي في بناء اقتصاد متانة عالية ويعتمد على قدراته الذاتية، أما مسار القطاع الصناعي في العراق فقد كان مساراً متغيراً طيلة السنوات الماضية، كما أن جميع المنشآت الصناعية والمصانع والمعامل الكبيرة والصغيرة القطاعين الحكومي والخاص تعاني من شلل شبه تام بعد أن كانت تحقق معدلات مقبولة نوعاً ما، أن ما تتعرض له الاقتصاد العراقي من حصار وحروب قد أثرت على القطاع الصناعي وأضعفت دوره في تكوين الناتج، لذا من الضروري العمل على تأهيل قطاع الصناعة العراقية خاصة بعد التدهور الذي لحق بهذا القطاع وآخره الاحتلال الأمريكي إلى جانب السياسات التي يتم اتباعها والمتجسدة بسياسة الإغراق السلعي للسوق الوطنية في السلع الأجنبية وحتى يأخذ هذا القطاع الحيوي دوره الحقيقي في تكوين الدخل القومي وإنعاش الاقتصاد العراقي لابد من الشروع بالإجراءات الإصلاحية التالية:

أ. القيام بوضع الخطط التنموية وعلى أساس علمي سليم للنهوض بالقطاع الصناعي وبفتراتها الثلاث القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل مع التأكيد على مراعاة التناسق والتناغم بين هذه الخطط عند التطبيق بحيث تكون أحدهما مكمل للأخرى.

ب. البدء بإعادة تأهيل الشركات الصناعية العاملة ضمن القطاع العام ودفع قدراتها والعمل على تخفيض تكاليف إنتاجها وخاصة شركات الإسمنت، الورق، الزجاج، الأدوية، الاطارات، النسيج، الزيوت والجلود.

ت. توجيه الوزارات بشأن إلزام لجان مشترياتها باتجاه الشركات الصناعية الوطنية والتأكيد على حماية المنتج المحلي من خلال فرض الضرائب على السلع المستوردة الأمر الذي يزيد من حجم الإنتاج المحلي.

ث. أهمية تبني أساليب حديثة وتكنولوجيا متقدمة بهدف زيادة الإنتاج.

ج. دعم القطاع الخاص بعيداً عن مفهوم المزاحمة وتقديم الدعم والتسهيلات والتوجيه مركزياً لتنفيذ المشاريع الصغيرة وتفريغ القطاع العام للمشاريع الاستراتيجية العملاقة التي لا يمتلك القطاع الخاص القدرة على تنفيذها.

ح. تفعيل القوانين والإجراءات ذات الصلة ومكافحة الفساد الإداري والمالي في المنشآت الحكومية ولاسيما المؤسسات التابعة لوزارة الصناعة للحد من هذه المشكلة.

3. **القطاع السياحي:** أن التعثر الاقتصادي قد أسهم في اهمال القطاع السياحي وتراجع الكفاءة الإدارية لهذا القطاع فضلاً عن التعثر الحكومي والهيمنة السياسية وحتى نتمكن من تحقيق التنوع في مصادر الدخل فإن هذا القطاع يحقق عوائد لا تقل أهمية عن تلك المتحققة في القطاع النفطي، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في القطاع السياحي وخاصة السياحة الدينية والأثرية من خلال اتخاذ بعض الخطوات الإصلاحية والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

**أ.** الشروع بتأسيس شركات سياحية متطورة ذات امكانيات إدارية وإعلامية.

**ب.** تشجيع القطاع الخاص للدخول في الاستثمار السياحي.

**ت.** وحتى وحتى يتم تشجيع الاستثمار المحلي الأجنبي لابد من تهيئة البيئة الأساسية للسياحة من خلال توفير الخدمات الأساسية كالخدمات الحديثة للمواصلات والاتصالات إلى جانب الأسواق فضلاً عن تهيئة بيئة نظيفة وكل ما يفضله السواح عند السفر.

**ث.** توعية المواطنين بأهمية قطاع السياحة من خلال منظمات المجتمع المدني.

**ج.** إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للسياحات المتنوعة الجديدة كسياحة الشواطئ والسياحة البحرية والثقافية إلى جانب تأهيل القيادات الإدارية من خلال الدورات والدراسات ذات الصلة به قطاع السياحة وتطويرها.

**ثانياً: تطوير القطاع الخاص وتهيئة البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.**

أن تطوير القطاع الخاص يحتل أهمية كبيرة في اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة وذلك للدور الحيوي الذي يمارسه هذا القطاع في رفد الاقتصاد بإيرادات مالية كبيرة لا تقل أهمية عن ما يحققه القطاع العام وحتى يتمكن من تطوير القطاع الخاص ورفع كفاءته لابد للدولة من التدخل في تصميم القواعد والبيئة المؤسساتية ومؤسسات السوق المنظمة لعمل هذا القطاع إلى جانب سن اللوائح القانونية المختصة بحماية المستهلك ومكافحة الاحتكار فضلاً عن ضمان حقوق العاملين في هذا القطاع، وحتى يؤدي القطاع الخاص في بيئة الاقتصاد العراقي دوره في تنويع مصادر الدخل لابد من تبني جملة من الإجراءات الإصلاحية والتي يمكن تشخيصها على النحو التالي:

1. الاستفادة من تجارب الخصخصة في دول العالم لتنشيط القطاع الخاص في العراق ويتم ذلك من خلال القيام بدراسة شاملة لجميع المشاريع والبالغ 192 مشروعا في القطاع العام وتحديث مدى كفاءتها وجودة الخدمة المقدمة ومن ثم تصنيفها على وفق معايير علمية.
2. اعتماد سياسة واضحة المعالم ومتكاملة تستهدف أعمار الاقتصاد العراقي وتوفير الظروف الملائمة والموارد الضرورية اللازمة للقطاع الحكومي والخاص والمختلطة كلا حسب أهميته في عملية الأعمار وتطوير جميع القطاعات الاقتصادية.
3. تطوير آلية عمل المصارف من خلال اعتماد الطرق التكنولوجيا الحديثة الضرورية لتسهيل عملية التمويل والإقراض بشروط ميسرة بعيداً عن التعقيد والفساد الإداري.
4. إنشاء صندوق وطني لدعم وتشجيع الاستثمار الخاص أو أنشاء مصرف لتنمية القطاع خاصة بالنسبة للمشاريع التي تخفض من مشاكل البطالة، وبالتالي تضمن مساهمة أكبر عدد من القوى العاملة.

أما فيما يتعلق بالإجراءات المتبعة لتهيئة المناخ جاذب للاستثمارات الأجنبية والمحلية فلابد من اتباع حزمة من الإجراءات والتي يمكن توظيفها بالنقاط التالية:

أ. توفير الاستقرار الأمني فإنه يعد من أهم العناصر الجاذبية للاستثمار الأجنبي.
ب. سن القوانين والتشريعات الضرورية لحماية حقوق المستثمرين.
ت. توفير البنية التحتية المناسبة طرق وجسور إلى جانب توافر الملاكات الكفؤة والمدربة.
ث. ضرورة تصميم قاعدة بيانات تساهم في إعطاء صورة عن العملية الاستثمارية بدون قيود وبشفافية تامة.
ج. تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وإعادة هيكلة الجهاز المؤسسي للدولة فضلاً عن إيجاد المؤسسات الداعمة لاقتصاد السوق.

**الاستنتاجات**

1. أن تنوع القطاعات الاقتصادية يؤدي دوراً رئيسياً في تحقيق التنوع في مصادر الدخل وذلك من خلال مساهمة القطاعات الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من حجم المخاطر المترتبة على الاعتماد على قطاع واحد في توفير الحيز المالي اللازم لتمويل الموازنة العامة.
2. لم تنتهج الدولة العراقية سياسة تنموية طموحة تستهدف تنويع مصادر الدخل من خلال النهوض القطاعات الاقتصادية غير النفطية وذلك بسبب ارتكازها على الموارد النفطية كممول أساسي لعملية التنمية في العراق.
3. أن الموارد المالية ذات الطبيعة الريعية التي حققها العراق بعد عام 2003 قد نمت بمعدلات مرتفعة ولكن في ظل غياب التخطيط الاستراتيجي والإرادة الطموحة على توظيفها بصورة أكثر كفاءة فإنها لم تحقق النتائج الإيجابية المرجوة التي تتحدد بتنويع ومن ثم تقليل تبعية الاقتصاد للمتغيرات الخارجية.

**التوصيات**

1. العمل على استغلال الموارد المتاحة في الاقتصاد العراقي بالشكل الذي ينمي إنتاجية القطاعات الاقتصادية حتى تؤدي دورها في المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم تنويع القاعدة الإنتاجية.
2. أن عملية تنويع الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد تستلزم تصميم برامج استثمارية تقوم على استغلال المزايا المتاحة لتنويع الهيكل الاقتصادي بهدف مغادرة الواقع الهش للاقتصاد والتحرر من الهيمنة النفطية المالية.
3. من الضروري أنشاء صندوق سيادي يختص بإدارة الفوائد المالية من خلال ادخار جزء من الإيرادات النفطية وإعادة استثمارها بوصفه حلاً بديلاً لمواجهة الانخفاضات المتكررة في أسواق النفط العالمية.
4. محاربة الفساد المالي والإداري والذي يمثل الأزمة الحقيقية التي تأكل كل بذرة تطور وتقدم يمكن أن تحقق بفعل استراتيجية وطنية حقيقية تأخذ على عاتقها محاربة الفساد والحد من استفحاله.

**المصادر**


1. باهي، سوسن، روائية، كمال، 2016، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد (5).
2. البنك الدولي وبيانات أطلس العالم https://knoema.com
3. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث، تقارير سنوية متفرقة من (2011-2020).
4. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث، تقارير سنوية متفرقة.
5. الجبوري، علي حسين رجب، 2021، اشكالية الدولة الريعية في العراق بين الصدمات النفطية والتنويع الاقتصادي، اطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد.
6. حاكم، عصام، شرعية النظام السياسي في إطار التحول الديمقراطي: العراق بعد 2003 انموذجاً، مركز الفرات، 2019/3/21.
7. الخطيب، المصدر نفسه: 208.

8. الخطيب، ممدوح عوض، 2011، أثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد (18)، العدد (2).
9. الدليمي، محمد صالح جاسم، 2010، الاقتصادات النامية بين ضرورة التنمية المستقلة وشروط المؤسسات الدولية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (3).
10. ذياب، نزار، عواد، خالد روكان، 2014، متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (5)، العدد (12).
11. رسن، سالم عبد الحسن، عبد العال، مصعب، 2017، الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الربيعية ومتطلبات التنوع الاقتصادي للمدة (2003-2015)، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد (34).
12. صالح، مظهر محمد، الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق انقلاب السوق: رؤية في المشهد الاقتصادي العراقي الراهن، بيت الحكمة، بغداد، 2013.
13. عبد الحميد، خالد هاشم، 2018، التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية (الفرص والتحديات)، مجلة كلية الاقتصاد للعلوم السياسية، المجلد (19)، العدد (1).
14. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، النشرة الاحصائية، السنوات (2004-2010).